منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 340، جنيف، تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

قسم وضع السياسات

POL

جزء التعاون الإنمائي

التاريخ: ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠
الأصل: إنكليزي

البند السادس من جدول الأعمال

استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥

غرض الوثيقة

تُقدم هذه الوثيقة استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. وهي تتابع القرار المعتمد في الدورة السابعة بعد المائة (٢٠١٨) لمؤتمر العمل الدولي، بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، والمناقشة اللاحقة التي أجراها مجلس الإدارة في دورته ٣٣٤ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨) بشأن خطة عمل لإعداد استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

وتُراعي هذه الاستراتيجية بعض المسائل الرئيسية التي برزت في مشهد التعاون الإنمائي، بما في ذلك تأثير جائحة كوفيد-١٩ في عالم العمل وتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة. وتُفعّل المبادئ وخارطة الطريق الواردة في قرار عام ٢٠١٨ بالاستناد إلى مجالات التركيز الأربعة التي حددها مجلس الإدارة.

وتُسهم الاستراتيجية في تحقيق نتائج البرنامج والميزانية، وبالتالي في تنفيذ إعلان مئوية منظمة العمل الدولية.

ومجلس الإدارة مدعوٌ إلى إقرار الاستراتيجية المقترحة والطلب من المدير العام أن يراعي إرشاداته في تنفيذ الاستراتيجية (انظر مشروع القرار في الفقرة ٥٢).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتيجة التمكينية جيم للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١: خدمات الدعم الفعالة والاستخدام الفعال لموارد منظمة العمل الدولية. والنتيجة التمكينية ألف للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣: تحسين المعارف والتأثير من أجل تعزيز العمل اللائق.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد

الانعكاسات المالية: لا.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة الشراكات والدعم الميداني.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.334/INS/3/1؛ الوثيقة GB.335/INS/9؛ الوثيقة GB.340/INS/6؛ الوثيقة GB.340/PFA/1؛ الوثيقة GB340/PFA/2؛ الوثيقة GB.340/INS/18/6؛ الوثيقة GB.340/HL/2.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

أولاً - معلومات أساسية

١. تُقدم هذه الوثيقة استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ ("الاستراتيجية"). وقد اعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته السابعة بعد المائة (٢٠١٨) قراراً واستنتاجات بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، حُددت بموجبها المبادئ التوجيهية وخارطة الطريق للتعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية. وراعى التقرير المقدم إلى المؤتمر الدروس المستخلصة من الخبرات السابقة للتعاون الإنمائي.[١] ولإنفاذ المبادئ التوجيهية وخارطة الطريق، تشكل أربعة مجالات للتركيز حددها مجلس الإدارة في دورته ٣٤٤ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨) الدعامة التي ترتكز عليها الاستراتيجية.[٢]

٢. وتسترشد الاستراتيجية بالخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية وتلعب دوراً أساسياً في مساعدة البرامج والميزانيات المرتبطة بها على تحقيق أهدافها. وبذلك، فهي تُسهم في تنفيذ إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، الذي يُبرز الدور الحاسم للتعاون الإنمائي في دعم جهود الدول الأعضاء لرسم معالم مستقبل عمل متمحور حول الإنسان. وهي تُكمل الوثائق التالية المقدمة إلى الدورة الحالية لمجلس الإدارة وينبغي قراءتها بالاقتران معها: الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥[٣] والاستعراض التمهيدي لمقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣[٤] والوثائق التي تقدم استجابات منظمة العمل الدولية لجائحة كوفيد-١٩ والدور التطلعي في تحقيق الانتعاش.[٥]

٣. وستُنفذ الاستراتيجية أيضاً في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وستسعى إلى الاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا الإصلاح. ويُمكن الاطلاع على تفاصيل إصلاح الأمم المتحدة في التحديث المقدم إلى الدورة الحالية لمجلس الإدارة.[٦]

٤. وقد روعيت عند إعداد هذه الاستراتيجية، القرارات السابقة لمجلس الإدارة وإرشاداته بشأن المسائل المعنية، لا سيما بشأن الشراكات واتساق السياسات[٧] واستراتيجية تنمية القدرات المؤسسية على مستوى منظمة العمل الدولية[٨] والقرارات المتعلقة بالتمويل الابتكاري.[٩] كما أنها تُراعي التوصيات المعنية الواردة في التقييمات، بما في ذلك التقييم رفيع المستوى للشراكات بين القطاعين العام والخاص.[١٠]

ثانياً - دور التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية

٥. تقدم منظمة العمل الدولية من خلال التعاون الإنمائي، طائفة واسعة من الخدمات للمضي قدماً بولايتها، عن طريق تطبيق خبرتها التقنية ومعارفها وخبراتها لدعم جهود الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية لتحقيق نتائج العمل اللائق على الصعيد الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويستند التعاون الإنمائي إلى الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي والنشاط المعياري، وتسعى الاستراتيجية إلى ضمان تحقيق هذه المبادئ في

---

[١] الوثيقة ILC.107/IV.

[٢] الوثيقة GB.334/INS/3/1.

[٣] الوثيقة GB.340/PFA/1.

[٤] الوثيقة GB.340/PFA/2.

[٥] الوثيقة GB.340/INS/18/6 والوثيقة GB.340/HL/2.

[٦] الوثيقة GB.340/INS/6.

[٧] الوثيقة GB.331/INS/9.

[٨] الوثيقة GB.335/INS/9.

[٩] الوثيقة GB.335/POL/4.

[١٠] مكتب العمل الدولي، *تقييم منظمة العمل الدولية المستقل للشراكات بين القطاعين العام والخاص، ٢٠٠٨-٢٠١٨، التقرير الختامي*، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩.

الممارسة. كما تهدف الاستراتيجية إلى ضمان أن تكون الخدمات التي تقدمها منظمة العمل الدولية ذات صلة باحتياجات الهيئات المكونة وتكون مملوكة وموجهة على الصعيد الوطني وناجعة وفعالة، وتؤدي إلى تحقيق نتائج مستدامة ومؤثرة.

٦. ويضطلع التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية بدور مهم في الاستجابة لاحتياجات الهيئات المكونة سعياً إلى تحقيق أهداف العمل اللائق. ويُساعد التعاون الإنمائي الفعال على استقطاب التمويل وبناء كتلة حرجة من الأنشطة لتحقيق نتائج يعتدّ بها وممارسة تأثير أكبر في صنع السياسات. ويشكل التعاون الإنمائي أيضاً محفزاً لبناء شراكات أخرى تُسهم في تحقيق العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة.

◄ ثالثاً - التغيرات في مشهد التعاون الإنمائي وانعكاساتها على منظمة العمل الدولية

٧. منذ اعتماد قرار المؤتمر في عام ٢٠١٨، ميزت ثلاثة محركات رئيسية مترابطة للتغيير، مشهد التعاون الإنمائي الدولي: عقد العمل من أجل تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠؛ إصلاح الأمم المتحدة؛ جائحة كوفيد-١٩. وسيكون لها انعكاسات مهمة على استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية في السنوات الخمس المقبلة.

ثالثاً ١ - تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠

٨. بالنظر إلى الوقت المحدود المتبقي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، دعا الأمين العام للأمم المتحدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وفقاً لأولوياتها الوطنية، في عقد العمل.

٩. وقد حوّل المجتمع الدولي تركيزه في مناقشاته المتكررة بشأن تمويل التنمية المستدامة، لا سيما منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا،[١١] من تمويل برامج محددة للتعاون الإنمائي إلى تمويل أهداف التنمية المستدامة من مزيج من المصادر العامة والخاصة والمحلية والدولية. ومع ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية تبقى مهمة. ويتطلب هذا النهج تحقيق التضامن والاتساق والتنسيق داخل البلدان وفيما بينها وبين الشركاء الإنمائيين، لتحقيق أوجه التآزر والتكامل، فضلاً عن كتلة حرجة من التمويل والخبرة تستهدف النتائج المرجوة. وتسريع وتيرة العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة يجعل تحقيق هذا الاتساق والتنسيق أكثر إلحاحاً، ويتطلب اتخاذ إجراءات لتعزيز الملكية القطرية والنتائج المستدامة والشراكات الشاملة والشفافية والمساءلة.[١٢]

١٠. وفي سياق العمل المعجّل بشأن أهداف التنمية المستدامة، يخلّف تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٩ والمقصود منه ضمان ملاءمة المنظومة للغرض المتوخى، انعكاسات كبرى كذلك على استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية.

١١. وفي عام ٢٠٢٠، زادت جائحة كوفيد-١٩ الضرورة الملحة إلى وجود رؤية مشتركة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الحاجة المتزايدة إلى التمويل الكافي والقدرات اللازمة لتحقيق الأهداف، إلى جانب النُهج السياسية الملائمة.

ثالثاً ٢ - إصلاح الأمم المتحدة

١٢. ما فتئ إصلاح الأمم المتحدة يحدث تحولاً في المشاركة على المستوى القطري داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشراكات وتمويل عمل كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على السواء. ومن شأن تنفيذ التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام أن يزيد من مشاركة الأمم المتحدة إلى جانب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء. وفي ظل تعزيز نظام المنسقين المقيمين، يضطلع المنسق المقيم الآن بالإشراف العام على عمل الأمم المتحدة على المستوى القطري، وعلى تعاون الأمم المتحدة مع الحكومة وشركاء التنمية والتمويل. ومن المتوقع أن يشارك المنسقون المقيمون في الحوار مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال عند تقييم التحديات الإنمائية وتحديد أولويات شراكات الأمم المتحدة. وينبغي

[١١] خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ٢٠١٥.

[١٢] مبادئ الفعالية على النحو الذي اتفقت عليها الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال في عام ٢٠١١.

أن تعكس التقييمات القطرية المشتركة وضع العمل اللائق وأن تستند أطر الأمم المتحدة للتعاون المستمدة من هذه التقييمات إلى الأولويات الوطنية.

١٣. ومن المرجح أن يشمل القرار الجاري التفاوض عليه بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى التعاون الإنمائي: إدماج الجهود المبذولة لتحقيق الانتعاش من كوفيد-١٩ في التنفيذ المعجل لأهداف التنمية المستدامة وتعزيز وإقامة شراكات شاملة، بما في ذلك مع القطاع الخاص، وفي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث. ويتسم تحسين التعاون وتشجيع مصادر التمويل بقيود أقل لتشمل المجالات الصحية والإنسانية والإنمائية، بأنه ضروريٌ للتصدي على نحو أفضل لمواطن استضعاف محددة لمجموعات مختلفة من البلدان.

١٤. وينص اتفاق الأمم المتحدة للتمويل، الموضوع بموجب الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، على ضرورة عرض احتياجات الكيانات من التمويل عرضاً واضحاً ومقنعاً ومتسقاً لتنوير الحوارات المنظّمة مع الشركاء الإنمائيين بغية زيادة قابلية التنبؤ بالتمويل الطوعي، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق الإسهامات الطوعية الأساسية. وقد التزمت كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتحسين إجراءات تقديم التقارير وقياس الأثر والتقييمات والشفافية على مستوى المنظومة، بما في ذلك بشأن تقدير تكاليف الخدمات.

١٥. وتسعى الأمم المتحدة، من خلال التطوير المستمر للخطط الوطنية للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة جائحة كوفيد-١٩، إلى الاستجابة بسرعة للطلبات القطرية العاجلة. وعلى المدى القصير، ستؤثر خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية في برامج الأمم المتحدة وشراكاتها وتمويلها ومن الأرجح أن تصبح أداة لمعالجة الأولويات الوطنية. وستشمل تقييم الاحتياجات من التمويل.

ثالثاً ٣ - جائحة كوفيد-١٩

١٦. خلّفت جائحة كوفيد-١٩ آثاراً مدمرة في عالم العمل، لا سيما في الفئات الأكثر استضعافاً.[١٣] وأدت إلى مضاعفة الاحتياجات الإنمائية الصحية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. والتهديد الذي تواجهه سبل عيش الكثيرين ممن يعيشون من دون حماية اجتماعية أو من دون حماية ملائمة، إنما يحمل في طياته خطر التسبب في أزمة إنسانية. ولا بد للعمل المعجل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة - بما في ذلك الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، وبالنظر إلى تأثير كوفيد-١٩ في النساء، الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين) - من أن يتضمن الآن الاستجابة لكوفيد-١٩. وسيساعد هذا العمل على رسم معالم عالم عمل أكثر قدرة على الصمود وأكثر استعداداً للتعامل مع الأزمات المستقبلية.

١٧. وفي ظل الظروف الصعبة التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩، يجب أن يساعد التعاون الإنمائي أيضاً على تحقيق أهداف إعلان مئوية منظمة العمل الدولية المتمثلة في تحسين قدرات جميع الناس وتدعيم مؤسسات العمل وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع. والسعي إلى التوصل إلى حلول ابتكارية وفعالة يجعل من الضروري العمل على نطاق أوسع وعلى نحو أكثر فعالية مع شركاء التنفيذ المحليين والاستفادة من التكنولوجيا الإلكترونية، مع مراعاة أوجه التفاوت في سبل الوصول إلى التكنولوجيا. أضف إلى ذلك أنّ عمليات الإغلاق وإجراءات التباعد المطلوبة للتغلب على جائحة كوفيد-١٩، والتي يُحتمل أن تستمر في مناطق مختلفة حول العالم لبعض الوقت، تجعل من الضروري تطوير نماذج جديدة لتقديم المساعدة التقنية وتنمية القدرات.

١٨. وأخيراً، قد يتأثر تمويل أهداف التنمية المستدامة سلباً من جراء تقلص الموارد الوطنية وتقييد الحيز المالي وحدوث تغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التحويلات. كما قد يتأثر توافر المساعدة الإنمائية الرسمية تأثراً سلبياً. واستباقاً لصعوبات التمويل، أطلقت الأمم المتحدة في أيار/ مايو ٢٠٢٠، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية والحكومات، مبادرة بشأن التمويل من أجل التنمية في زمن كوفيد-١٩ وما بعده. وتعزز المبادرة الأدوات المالية في مجالات: السيولة؛ التأثر بالديون؛ إجراءات الجهات الدائنة الخاصة؛ التمويل الخارجي؛ إنهاء التدفقات المالية غير المشروعة؛ إعادة البناء على نحو مختلف وأفضل، بهدف تسهيل تحسين الاستهداف والتوافق بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة.[١٤]

---

[١٣] الوثيقة GB.340/HL/2.

[١٤] للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر: http://www.un.org/en/coronavirus/financing-development.

ثالثاً ٤ - الانعكاسات على التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية

١٩. لكل هذه التغيرات الرئيسية انعكاسات مهمة على التعاون الإنمائي:

(أ) أدت أزمة كوفيد-١٩ إلى تلقي طلبات إضافية من الهيئات المكونة، بما في ذلك من أجل تقاسم المعارف والخبرات وتوفير الخبرة التقنية بشأن الأولويات قصيرة الأجل التي أبرزتها جائحة كوفيد-١٩ في مجالات من قبيل: العودة الآمنة إلى مكان العمل والسلامة في العمل؛ الحماية الاجتماعية؛ دعم سبل العيش والدخل؛ استمرارية سير الأعمال؛ الوظائف.[١٥] كما التمست الهيئات المكونة معلومات حينية عن تجربة الدول الأعضاء الأخرى في التعامل مع الأزمة. ومن المتوقع أن تُسهم منظمة العمل الدولية في تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال توفير بيانات موثوقة عن سوق العمل وأخرى قطاعية. وستستجيب لنداء إعلان المئوية الذي يدعو المنظمة إلى أن "توجه جهودها إلى ... تكثيف المشاركة والتعاون في النظام متعدد الأطراف، بغية تعزيز اتساق السياسات، تمشياً مع الاعتراف بأن العمل اللائق أساسي للتنمية المستدامة والتصدي لانعدام المساواة في المداخيل والقضاء على الفقر، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق المتأثرة بالنزاعات والكوارث وغير ذلك من الحالات الإنسانية الطارئة".[١٦] وسيكون من الضروري تعزيز أسس التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية بشأن الهيكل الثلاثي والنشاط المعياري والحوار الاجتماعي، وإثبات الميزة النسبية التي تتيحها هذه العناصر في إعادة البناء بشكل أفضل وشامل ومستدام.

(ب) إن التحدي المتمثل في تسريع وتيرة العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل التي تفرضها أزمة كوفيد-١٩ ودعم الانتعاش، يعني أن السياسات المتسقة والتنسيق والشراكات والإجراءات الهادفة بشأن الأولويات المتفق عليها ستكتسي أهمية كبرى، شأنها شأن التقارب بين الأولويات الموضوعية والتمويلية على المستويات القطرية والإقليمية والدولية.

(ج) سيتعين على منظمة العمل الدولية أن تعمل على عدة جبهات: إقامة شراكات تدفع قدماً بأهداف السياسات العامة واتساقها؛ المشاركة مع المؤسسات المالية الدولية للتأثير في قرارات السياسات العامة والتمويل دعماً لأهداف العمل اللائق؛ ضمان التمويل لبرامج منظمة العمل الدولية ومشاريعها وأنشطتها الأخرى من شركاء التمويل التقليديين والجدد.

(د) تؤدي هذه التطورات مجتمعة إلى بيئة أكثر تعقيداً تقوم في إطارها الأمم المتحدة بتوسيع نطاق تأثيرها ليشمل طائفة واسعة من الإجراءات، ويتعين أن تكون منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة قادرة على توجيه العمليات المعنية والمشاركة فيها بفعالية.

(ه) سيلزم بذل جهود مكثفة لدعم مشاركة الهيئات المكونة في هذه العمليات وفي الحوارات السياسية المعنية وتنفيذ الاستراتيجيات المقابلة لها. وسيكون من الضروري أن تعزز منظمة العمل الدولية تنمية القدرات - المحددة أصلاً على أنها مكون رئيسي للتعاون الإنمائي الفعال في خارطة الطريق وفي إعلان مئوية منظمة العمل الدولية - في جميع مجالات عملها التقني، مع استكمالها بعمليات داخلية ملائمة.

(و) من المرجح أن يُطلب من منظمة العمل الدولية زيادة مشاركتها في تقييمات الأثر الإضافية لسياسات العمل اللائق، بما في ذلك في دورها كجهة مؤتمنة على مؤشرات محددة لأهداف التنمية المستدامة، وتقديم سياسات وخدمات قائمة على البينات تُبرز قيمة الاستثمار في العمل اللائق.

(ز) في بيئة تتسم بالمنافسة وانعدام اليقين، من الأهمية بمكان أن تكون منظمة العمل الدولية قادرة على إثبات قدرتها على تقديم خدمات ملائمة وفي الوقت المناسب تُحقق الأثر والقيمة مقابل المال.

---

[١٥] الوثيقة GB.340/INS/6.

[١٦] الوثيقة GB.340/HL/2؛ إعلان مئوية منظمة العمل الدولية، القسم ثانياً "١٧".

◄ رابعاً - استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥: أربعة مجالات للتركيز

٢٠. لتحقيق أهداف الاستراتيجية، سيتمحور العمل حول مجالات التركيز الأربعة التي حددها مجلس الإدارة: الخدمات المقدمة إلى الهيئات المكونة؛ الشراكات من أجل اتساق السياسات؛ الشراكات من أجل توفير التمويل؛ الكفاءة ونتائج العمل اللائق والشفافية. ومن شأن العمل في هذه المجالات أن يُفعّل المبادئ ويستند إلى خارطة الطريق المنصوص عليها في قرار المؤتمر لعام ٢٠١٨.

رابعاً ١ - الخدمات المقدمة إلى الهيئات المكونة

الهدف والمبادئ الرئيسية

٢١. تُعتبر الخدمات المقدمة إلى الهيئات المكونة هدفاً وأساساً ترتكز عليه الاستراتيجية على السواء. ومن خلال التعاون الإنمائي، تستجيب منظمة العمل الدولية لاحتياجات وطلبات وظروف الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعمل اللائق، وفق تحديدها بالاستناد إلى الحوار الاجتماعي، على النحو المنصوص عليه في قرار المؤتمر لعام ٢٠١٨. وهذا هو أساس النجاح فيما يتعلق بضمان الملكية والأهمية والتركيز والاستدامة والأثر على المستوى القطري. وتستند هذه النتائج بدورها إلى القدرة التنظيمية والتقنية والمؤسسية الفعالة للهيئات المكونة.

الفرص والتحديات

٢٢. إن التقييمات القطرية المشتركة للأمم المتحدة وأطر الأمم المتحدة للتعاون، بما في ذلك خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية، تفتح آفاقاً - ومسؤوليات - جديدة للمضي قدماً بأهداف العمل اللائق وتعزيز القيمة المعيارية والثلاثية المضافة لمنظمة العمل الدولية. وستُتاح الفرصة أمام الهيئات المكونة للمشاركة على نحو أكثر فعالية في المشهد الجديد لإصلاح الأمم المتحدة، بحيث تسخّر وجهات نظرها وخبرتها للتأثير في العمليات والحوارات والمشاورات المرتبطة به. ومن الضروري أن تتوافر لدى الهيئات المكونة الثلاثية قدرات كافية للمشاركة بفعالية في هذه العمليات والحوارات.

كيف سيدعم التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية تقديم الخدمات إلى الهيئات المكونة

٢٣. *إدماج التعاون الإنمائي على نحو أكثر فعالية في البرنامج والميزانية*: يلعب التعاون الإنمائي دوراً رئيسياً في تحقيق الأولويات والسياسات العالمية للمنظمة، وتُعتبر البرامج القطرية للعمل اللائق الوسيلة الرئيسية لترجمتها على الصعيد الوطني إلى أولويات وبرامج واستراتيجيات تحددها الدول الأعضاء. ومن شأن تحسين إدماج التعاون الإنمائي في عمليات البرنامج والميزانية أن يزيد اتساق إجراءات منظمة العمل الدولية في تقديم الخدمات ويُتيح تحسين تحديد فجوات التمويل. وستُتخذ إجراءات أخرى لتحسين فعالية البرامج القطرية للعمل اللائق كآليات لمشاركة الهيئات المكونة وكأطر لتقديم خدمات منظمة العمل الدولية على الصعيد القطري. وسيكتسي ذلك أهمية في وقت تُعيد فيه البلدان تقييم أولوياتها وسياساتها واستراتيجياتها استجابة للأثر المترتب على جائحة كوفيد-١٩.

٢٤. *جعل الخدمات تتمحور حول تنمية القدرات التنظيمية والمؤسسية من خلال تنفيذ استراتيجية تنمية القدرات المؤسسية على مستوى منظمة العمل الدولية*:[١٧] ستستمر منظمة العمل الدولية في دعم تنفيذ خطط الهيئات المكونة الوطنية لتنمية القدرات، والاستجابة أيضاً لتشخيصاتها للاحتياجات. وسيواصل المكتب استعراض الأدوات والأساليب القائمة وإعداد إرشادات منظمة العمل الدولية بشأن تنمية القدرات، بما في ذلك بشأن قياس نتائج تنمية القدرات. وسيواصل وضع نُهج ابتكارية لدعم تنمية القدرات، بما في ذلك بدعم من مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (مركز تورينو).

٢٥. *توفير البيانات والخدمات القائمة على البينات وأمثلة على ما هو مجدٍ*: سيواصل المكتب الاستثمار في إعداد وإدارة ونشر البحوث والإحصاءات وتقييمات الأثر المفيدة والموثوقة وحسنة التوقيت لدعم الهيئات المكونة في قياس التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعمل اللائق، وفي تكييف النُهج المجربة مع ظروفها

[١٧] الوثيقة GB.335/INS/9.

وأولوياتها. وسيُولى اهتمام خاص للقطاعات الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-١٩. وبفضل هذه المعلومات، ستكون الهيئات المكونة والمكتب في وضع أفضل للدعوة إلى مراعاة الأولويات الوطنية للعمل اللائق والتأثير في السياسات وفي تمويلها.

٢٦. *تطوير الخدمات وتقديمها إلى الهيئات المكونة بشأن تمويل العمل اللائق*: تحدد استراتيجية التنمية المستدامة لبلد بعينه *ما* يتعين تمويله، في حين تحدد أطر التمويل الوطنية المتكاملة *كيفية* تمويل الاستراتيجية الوطنية وتنفيذها.[١٨] وستقدم منظمة العمل الدولية، عند الاقتضاء، الدعم في وضع هذه الأطر. وفي مجال الحماية الاجتماعية على سبيل المثال، تقدم منظمة العمل الدولية بالفعل المساعدة التقنية بشأن تحليل الحيز المالي وفي المناقشات بشأن تمويل أهداف التنمية الأوسع نطاقاً لبلد بعينه. وبفضل العمل المعجّل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي إطار القيود التي تفرضها بيئة كوفيد-١٩، يُحتمل أن يكون هناك طلب متزايد على هذه الخدمات، بما في ذلك من خلال الفرق القطرية للأمم المتحدة.

٢٧. *تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث وبين بلدان الجنوب*: سيوسع المكتب نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث، فضلاً عن الشراكات متعددة أصحاب المصلحة مع نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال، وهي طرائق مهمة لتنمية القدرات وتحقيق التبادل بين النظراء من الهيئات المكونة والتماس الخبرة المحلية. وكمتابعة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني رفيع المستوى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب (خطة عمل بوينس آيرس + ٤٠)[١٩] وكجزء من استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، سيعزز المكتب الأساس المعياري والثلاثي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث واستخدام ممارسات الحوار الاجتماعي. كما سيعزز البرمجة المركزة على النتائج والرصد والتأثير، بالترافق مع الاستفادة على أفضل وجه من مختلف أشكال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث، من قبيل التعاون بين المدن والتعاون بين البلدان ذات الوضع الهش والتعاون شبه الإقليمي والأقاليمي.

رابعاً ٢ ـ الشراكات من أجل اتساق السياسات

الهدف والمبادئ الرئيسية

٢٨. يدعو الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف) إلى إقامة تعاون دولي قوي، وهو أمرٌ ضروريٌ اليوم أكثر من أي وقت مضى للتصدي للجائحة العالمية وإعادة البناء على نحو أفضل وتسريع وتيرة العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.[٢٠] والهدف من الشراكات من أجل اتساق السياسات هو تعزيز العمل اللائق من خلال تحقيق تقارب أوثق في الإجراءات السياسية، مدعومة بالقدرات المناسبة والتمويل الكافي. ويتطلب التعاون الإنمائي الفعال بذل جهود متواصلة لتعزيز الاتساق في الميزانية والبرامج والسياسات ضمن منظمة العمل الدولية ومع الهيئات المكونة وفيما بينها وضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفيما بين طيف أوسع نطاقاً من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمنشآت والشركاء الإنمائيون والوزارات الحكومية الأخرى الضالعة في تنفيذ سياسات العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة.[٢١]

الفرص والتحديات

٢٩. نظراً إلى أن أنشطة العديد من الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص لها تأثير في نتائج العمل اللائق، فإن الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة يتيح فرصاً أمام التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية وشراكاتها. ويمكن للتعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى أن يُذكي الوعي بالحاجة إلى أهداف وأولويات العمل اللائق المشتركة والاتفاق عليها، وأن يُعزز السياسات والإجراءات دعماً لهذه الأهداف. ومن شأن هذا الاتساق أن يزيد من فعالية التعاون الإنمائي. ومع ذلك، من اللازم دعم هذا العمل بالتمويل الكافي والمستدام، ومن ثم فإن التدفقات المالية العامة والخاصة والمحلية والدولية ضرورية لدعم أهداف العمل اللائق.

---

[١٨] انظر:
United Nation, Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2019*.

[١٩] وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الوثيقة A/RES/73/291.

[٢٠] GB.340/HL/2.

[٢١] القرار بشأن التعاون الإنمائي الفعّال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة؛ الوثيقة GB.331/INS/9 والمناقشة المقبلة لمجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠٢١ بشأن المقترحات الهادفة إلى زيادة الاتساق ضمن النظام متعدد الأطراف.

كيف سيدعم التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية اتساق السياسات

٣٠. *دعم تحديد الأولويات الوطنية بشأن العمل اللائق*: ما فتئ الشركاء الثلاثيون يضيفون فعلاً قيمة كبيرة إلى عمليات صنع السياسات الوطنية من خلال المشاركة في التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون وإدماج الأولويات في البرامج القطرية للعمل اللائق. ويقدم الشركاء الاجتماعيون، على وجه الخصوص، نظرة معمقة عن الاقتصاد الحقيقي. وسيدعم التعاون الإنمائي هذه العمليات ويسهل التعاون الموضوعي بين الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية والوزارات المعنية، بما في ذلك كجزء من أطر الأمم المتحدة للتعاون، وبالتالي يعزز اتساق السياسات واستراتيجيات التمويل.

٣١. *تسهيل اتساق السياسات بين الشركاء الإنمائيين*: ستتعاون منظمة العمل الدولية مع الشركاء الإنمائيين على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية لتشجيع وتسهيل وضع وتنفيذ السياسات والأولويات الوطنية والإقليمية على أساس مشترك. وتحقيقاً لهذا الغرض، سيعقد المكتب حوارات سياسية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ويشارك فيها، مما يعزز ولايته المعيارية وفيما يتعلق بالهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي داخل الفرق القطرية للأمم المتحدة ومع المؤسسات المالية الدولية والشركاء متعددي الأطراف والشركاء الثنائيين، بشأن أهداف العمل اللائق هذه.

٣٢. *تعبئة التمويل من خلال اتساق السياسات*: من شأن اتساق السياسات المتمحور حول الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص أن يُمكّن الحكومات من تعبئة تدفقات التمويل الدولية والوطنية والعامة والخاصة من أجل أولوياتها في العمل اللائق. وتعزيزاً على وجه الخصوص، للأساس المعياري والثلاثي للتنمية المستدامة، ستواصل منظمة العمل الدولية حواراتها السياسية مع المؤسسات المالية الدولية بشأن مواضيع العمل اللائق واستراتيجيات التمويل المستدام، بما في ذلك كجزء من مشاركة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً مع المؤسسات المالية الدولية. ويُمكن أن تشكل مجموعة متنوعة من وسائل التمويل، بما في ذلك التمويل الابتكاري، جزءاً من استراتيجيات التمويل الوطنية المتكاملة. وستواصل منظمة العمل الدولية أيضاً تقييم المخاطر والفرص التي تتيحها آليات التمويل هذه، وتعزيز تكامل معايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي والضمانات المناسبة المرتبطة بتقديم الخدمات العامة وحماية المستفيدين في هذه الآليات. وسيجري ذلك على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال الفرق القطرية للأمم المتحدة ومن خلال صندوق أهداف التنمية المستدامة، على المستوى الإقليمي وفي المنتديات الدولية مثل فريق عمل الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات والمعني بتمويل التنمية. وستواصل منظمة العمل الدولية أيضاً جهودها لتعزيز تنمية قدرات الهيئات المكونة والموظفين في هذا المجال.[٢٢]

٣٣. *شراكات متعددة أصحاب المصلحة من أجل اتساق السياسات*: أثبتت الشراكات متعددة أصحاب المصلحة فعاليتها في إذكاء الوعي والدفع قدماً بتحقيق اتساق السياسات وتعزيز دور منظمة العمل الدولية الجامع، كما تبين ذلك الشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠[٢٣] والتحالف ٨-٧.[٢٤] وستواصل منظمة العمل الدولية أداء هذا الدور وإقامة مثل هذه الشراكات بشأن مسائل العمل اللائق على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية والتمويل والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٣٤. *التعاون مع القطاع الخاص من أجل اتساق السياسات*: اعترافاً بدور القطاع الخاص في دفع عجلة النمو والاستثمار وتوليد العمالة اللائقة والمنتجة، ستعزز منظمة العمل الدولية تعاونها مع الشركات من أجل تحقيق أهداف سياسات المنظمة المتفق عليها. كما ستدعم المنظمة، مسترشدة بهيئاتها المكونة، إمكانات النُهج المشتركة والشبكية التي تشمل شركات متعددة بشأن مسائل أو قطاعات بعينها، لتقاسم الممارسات الجيدة وتعزيز التعاون لزيادة تأثير أنشطة جميع الأطراف في المجالات التي تتقاطع فيها الأهداف السياسية. وستزيد منظمة العمل الدولية من تعاونها وشراكاتها مع المنشآت في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بضمانات مناسبة ومع مراعاة النهج المشترك للأمم المتحدة في بذل العناية الواجبة.[٢٥]

---

[٢٢] الوثيقة GB.335/POL/4.

[٢٣] يُتاح المزيد من المعلومات على موقع الشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠: http://www.usp2030.org/gimi/USP2030.action.

[٢٤] يُتاح المزيد من المعلومات على موقع التحالف ٨-٧: http://www.alliance87.org/.

[٢٥] انظر:
UNSDG, *UNSDG Common Approach to Prospect Research and Due Diligence for Business Sector Partnerships*.

رابعاً ٣ ـ الشراكات من أجل توفير التمويل

الهدف والمبادئ الرئيسية

٣٥. إن التمويل الطوعي يزود المكتب بوسائل قيّمة للاستجابة لاحتياجات الهيئات المكونة والقيام بذلك على نحو استراتيجي وبسرعة. وسيسعى المكتب إلى تعميق وتوسيع وتنويع شراكاته في مجال التمويل وضمان تمويل أطول أجلاً وأكثر قابلية للتنبؤ، بما في ذلك من خلال الإسهامات الطوعية المرصودة لبعض الأهداف المحددة والإسهامات الطوعية غير المرصودة. وستُتخذ النتائج المتوقعة من الحصائل السياسية للبرنامج والميزانية كنقطة انطلاق لتقييم الاحتياجات من التمويل والشراكات.

الفرص والتحديات

٣٦. أقر اتفاق الأمم المتحدة للتمويل، في سياق الأمم المتحدة، بالحاجة إلى تمويل كافٍ وقابل للتنبؤ لتسهيل العمل المحايد والمستقل. وبالتالي، فقد وضع مؤشرات للتمويل الطوعي، بما في ذلك بالنسبة إلى تمويل الأمم المتحدة المشترك ومتعدد السنوات والقابل للتنبؤ وغير المرصود. وهذا يُتيح فرصاً أمام منظمة العمل الدولية للمشاركة إلى جانب شركاء التمويل والتعاون على نحو أوثق مع الأمم المتحدة في البرامج المشتركة. واستجابة لجائحة كوفيد-١٩، تمكنت منظمة العمل الدولية من إظهار كيف أنّ اعتماد نهج معياري وثلاثي يمكن أن يؤدي إلى بناء القدرة على الصمود أمام الأزمات. وبذلك، فإن منظمة العمل الدولية تقدم استجابات فورية وقصيرة الأجل، يُمكن الارتكاز عليها لبناء مستقبل أكثر إنصافاً وقدرة على الصمود ومتمحور حول الإنسان، مما يدل على أهمية العمل اللائق من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وخارج نطاق الأمم المتحدة، لا بد لمنظمة العمل الدولية من أن تستفيد من مصادر أوسع للتمويل سعياً إلى تحسين احتمالات تحقيق النتائج المرجوة ضمن جميع الحصائل.

كيف ستقيم منظمة العمل الدولية شراكات في مجال التمويل

٣٧. *تعبئة الموارد الكافية لبرنامج عمل منظمة العمل الدولية*: استناداً إلى التقدم الكبير المحرز في ممارسات الإدارة القائمة على النتائج، سيطبق المكتب نهج الميزنة الاستراتيجية الخاص به على نحو أكثر انتظاماً في التقييمات المتسقة والشمولية للاحتياجات من التمويل والشراكات لتنفيذ برنامج عمله واستخدام هذه التوقعات للضلوع على نحو استباقي في حوار مع شركاء التمويل لديه. وستُنفذ اربع ممارسات جديدة وابتكارية على أساس متجدد وتمشياً مع عمليات البرمجة في منظمة العمل الدولية:

(أ) على الصعيد العالمي، ستوجه النتائج السياسية جهود منظمة العمل الدولية لتعبئة الموارد. وسيحدد المكتب الشراكات والموارد المطلوبة لتحقيق كل نتيجة من النتائج السياسية لمنظمة العمل الدولية، مع مراعاة التمويل المقدّر والطوعي الحالي لتلك النتائج. وسيشكل ذلك أساس الاستراتيجيات الاستشرافية للشراكة والتمويل لكل نتيجة سياسية.

(ب) بالاستناد إلى الإمكانيات المتاحة من المشاركة المتزايدة للهيئات المكونة الثلاثية في عمليات البرمجة الخاصة بالأمم المتحدة على الصعيد القطري،[٢٦] ستسعى منظمة العمل الدولية إلى العمل على نحو أوثق مع المنسقين المقيمين في الجهود المبذولة لسد فجوات التمويل في إطار الأمم المتحدة للتعاون مع شركاء التمويل على المستوى القطري. كما أن زيادة إمكانيات منظمة العمل الدولية في مجال التعبئة بهذه الطريقة ستضاعف فرص تمويل أولويات العمل اللائق لإطار الأمم المتحدة للتعاون والبرامج القطرية للعمل اللائق. ومن شأن هذا العمل المضطلع به على المستوى القطري أن يُكمل ويدعم الحوارات السياسية لمنظمة العمل الدولية مع شركاء التمويل في مقارهم.

(ج) سينظّم المكتب اجتماعات لإجراء حوارات منهجية بشأن التمويل على الصعيدين العالمي أو الإقليمي، على نحو ما أوصى به اتفاق الأمم المتحدة للتمويل، وسينشئ منتدى يُدعى إليه مختلف الشركاء للتعهد بتقديم التمويل والموارد الأخرى اللازمة للبرنامج والميزانية أو لنتيجة سياسية معينة لمنظمة العمل الدولية أو لموضوع من مواضيعها للعمل اللائق.

(د) سينظم المكتب حملات مواضيعية لإبراز خبرة منظمة العمل الدولية القائمة على ميزتها النسبية المستمدة من النشاط المعياري والهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي وإسهاماتها في أولويات أهداف التنمية المستدامة

[٢٦] الوثيقة GB.340/INS/6.

في مجالات سياسية مختارة. وستنفذ هذه الحملات للحفاظ على الشراكات القائمة واجتذاب شراكات جديدة على السواء.

٣٨. *تشجيع الإسهامات غير المرصودة*: يمكن تقديم الإسهامات الطوعية إما بمثابة دعم أساسي غير مرصود، حيث يدخل في الحساب التكميلي للميزانية العادية؛ وإمّا بمثابة تمويل مرصود قليلاً ومجمّع في كثير من الأحيان، على سبيل المثال من أجل أولوية مواضيعية أو جغرافية؛ أو بمثابة تمويل مرصود لمشاريع محددة. وتتيح الإسهامات غير المرصودة مزيداً من السرعة والمرونة للمكتب في تخصيص الموارد للمجالات التي يكون فيها للتدخلات حسنة التوقيت أكبر الأثر. وستسعى منظمة العمل الدولية إلى توسيع نطاق هذه الطريقة بما يتجاوز الجهات التسع المانحة المساهمة في الحساب التكميلي للميزانية العادية.

٣٩. *مواءمة الإسهامات المرصودة مع نتائج منظمة العمل الدولية*: سيسعى المكتب إلى تسهيل الإسهامات المرصودة قليلاً والمجمّعة في النتائج السياسية لمنظمة العمل الدولية والأولويات المواضيعية والبرامج القطرية للعمل اللائق. وفي حين أن الإسهامات المرصودة تحديداً لمشاريع معينة ستظل طريقة تمويل مهمة، ستكون منظمة العمل الدولية استباقية بقدر أكبر عند التعبير عن احتياجات البرامج القطرية للعمل اللائق وأطر الأمم المتحدة للتعاون من خلال الممارسات الابتكارية المذكورة أعلاه، من أجل تعزيز المواءمة بين المشاريع والأطر القطرية. ولزيادة التأثير وتحقيق وفورات الحجم، ستضع منظمة العمل الدولية برامج متكاملة وأوسع نطاقاً تجمع طائفة من إسهامات التمويل، باستخدام طرائق الإبلاغ المشترك وتجميع التقييمات. وقد أثبتت هذه النُهج جدواها في بلدان مثل بنغلاديش وإثيوبيا وفيتنام.

٤٠. *توسيع نطاق شركاء التمويل ومصادره*: تُمول خدمات منظمة العمل الدولية المقدمة إلى الهيئات المكونة أساساً من الإسهامات الطوعية التي تمثل حالياً أكثر من ٤٠ في المائة من إجمالي الموارد المالية المتاحة لمنظمة العمل الدولية. وتتأتى هذه الإسهامات من فئات الشركاء ومصادر التمويل الرئيسية التالية، ولكل منها اشتراطات وتوقعات محددة: (أ) التمويل العام المحلي للمساعدة التقنية لمنظمة العمل الدولية؛ (ب) المساعدة الإنمائية الرسمية من الدول الأعضاء إلى منظمة العمل الدولية؛ (ج) التمويل من شركاء الأمم المتحدة؛ (د) تمويل القطاع الخاص والجهات الفاعلة غير الحكومية؛ (هـ) التمويل من المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى.

(أ) *تعزيز شراكات التمويل المحلي*: يمكن لحكومات الدول الأعضاء أن تمول المساعدة التقنية لمنظمة العمل الدولية بشأن مسائل العمل اللائق من ميزانياتها المحلية. ويُمكن أن تضمن هذه الطريقة دعماً مكيفاً وهادفاً، لا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط الأوسط والأعلى التي لا تستفيد إلا قليلاً من المساعدة الإنمائية الرسمية. وستعمل منظمة العمل الدولية مع الوزارات الحكومية لتحديد وتوسيع نطاق هذه الفرص، التي غالباً ما تتطلب العمل مع وزارة المالية الوطنية و/ أو مع الوزارات الأخرى المسؤولة عن التمويل والتخطيط الإنمائي.

(ب) *الحفاظ على الشراكات الثنائية الموجودة وإقامة شراكات جديدة*: تستفيد منظمة العمل الدولية فعلاً من تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية من حكومات العديد من الدول الأعضاء. وسيسعى المكتب إلى توطيد الشراكة والاتفاقات الإطارية القائمة مع الشركاء الثنائيين التقليديين. وتمشياً مع النداء الوارد في إعلان خطة عمل بوينس آيرس + ٤٠، سيستند المكتب أيضاً إلى الشراكات مع الاقتصادات الناشئة مثل البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (بلدان BRICS) التي قد توفر التمويل، ويوسع نطاق هذه الشراكات، بما في ذلك في سياق الأهداف الأعم للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث.

(ج) *تعزيز المشاركة في تمويل الأمم المتحدة*: سيسعى المكتب إلى زيادة حصته من التمويل من قنوات الأمم المتحدة من خلال المشاركة على نحو أكثر فعالية في صناديق التمويل الجماعي للأمم المتحدة، من قبيل صندوق أهداف التنمية المستدامة وصندوق بناء السلام وصندوق الاستجابة لكوفيد-١٩ وجهود الإنعاش. وسيحدد الأولويات الاستراتيجية بشأن اللقاءات التي ينبغي أن ينضم إليها أو التي ينبغي أن يتزعم في إطارها البرامج المشتركة للأمم المتحدة. ولتحقيق النجاح، يتعين أن تكون منظمة العمل الدولية والهيئات المكونة قادرة على أن تُبين للمنسقين المقيمين قيمة معايير العمل والهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي والخبرة التقنية لمنظمة العمل الدولية. ويجب على منظمة العمل الدولية أن تثبت قدرتها على تقديم خدماتها على نحو فعال، بما في ذلك في البلدان التي تفتقر فيها المنظمة إلى مركز الوكالة المقيمة.

(د) *زيادة إسهامات القطاع الخاص*: سيسعى المكتب أيضاً إلى زيادة التمويل من القطاع الخاص - لا سيما المؤسسات الخاصة والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى - تمشياً مع جهود الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً وبذل العناية الواجبة ذات الصلة. وبالشراكة مع أصحاب العمل، ستواصل منظمة العمل الدولية استعراض شبكات الأعمال المواضيعية القائمة لديها لفحص المجالات التي يمكن أن تحقق في إطارها شبكات الأعمال قيمة إضافية. واستناداً إلى مثال شبكات الأعمال وبرنامج العمل الأفضل لمنظمة العمل الدولية، ستستكشف

منظمة العمل الدولية إمكانية الإسهامات المجمعة من الشركات التي تسعى إلى معالجة المسألة نفسها أو تعمل في القطاع ذاته، من أجل تحقيق الأهداف السياسية المتفق عليها لمنظمة العمل الدولية. وعند المشاركة مع المنشآت أو الجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، سيسترشد المكتب بالمبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته ٣٠١ (آذار/ مارس ٢٠٠٨)،[٢٧] وحيثما يكون القيام بذلك مناسباً بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، بنهج الأمم المتحدة المشترك لبذل العناية الواجبة.

(هـ) *الاستناد إلى العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية وسائر مؤسسات تمويل التنمية*: ستسعى منظمة العمل الدولية إلى زيادة التمويل من المؤسسات المالية الدولية التي تشمل برامجها أكثر فأكثر الميادين المتعلقة بالعمل اللائق، وستسهم بما لديها من خبرة تقنية ذات صلة في تصميم وتنفيذ برامج القروض والمنح لدى المؤسسات المالية الدولية. وعند الطلب، يمكن لمنظمة العمل الدولية أيضاً أن تدعم الحكومات فيما يتعلق بالضمانات الاجتماعية الإلزامية فيما يتصل بمساعدات المؤسسات المالية الدولية. ويمكن للدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية أن تدعم الشراكات التقنية والمالية لمنظمة العمل الدولية مع المؤسسات المالية الدولية، نظراً إلى أنها تحظى بالتمثيل في مجالس إدارة هذه المؤسسات. ويمكن أن تشجع أيضاً التعاون بين منظمة العمل الدولية ومؤسسات التمويل الإنمائي الوطنية لديها.

رابعاً ٤ ـ الفعالية ونتائج العمل اللائق والشفافية

الهدف والمبادئ الرئيسية

٤١. ستسعى منظمة العمل الدولية إلى تحسين جودة أنشطتها في التعاون الإنمائي من حيث تركيزها على النتائج والفعالية والإطلالة والشفافية، باعتبارها عنصراً أساسياً في نجاحها. ولكي تصبح منظمة العمل الدولية أكثر تأثيراً في مجال السياسات العامة وجذابة بالنسبة إلى الهيئات المكونة والشركاء على السواء، يجب عليها أن تظهر تأثيرها وتعلن عن نتائج العمل اللائق لأغراض التعلم وتقاسم المعارف. كما أن من شأن إضفاء المزيد من الشفافية على موارد منظمة العمل الدولية ونتائجها أن يثبت فعالية المنظمة في القيمة مقابل المال.

الفرص والتحديات

٤٢. بالإضافة إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الذي استهل في عام ٢٠١٢، واصلت منظمة العمل الدولية تنفيذ تحسينات مستمرة. وستستند منظمة العمل الدولية، بالإضافة إلى جهودها الخاصة، إلى التعقيبات الواردة من الشركاء وكذلك إلى نُهج الأمم المتحدة المشتركة إزاء الشفافية والضمانات الاجتماعية والبيئية والعناية الواجبة، حسب مقتضى الحال. بالإضافة إلى ذلك، يتيح إطار "إعادة البناء بشكل أفضل" لتحسينات ما بعد كوفيد-١٩ في عالم العمل فرصاً أمام منظمة العمل الدولية لتعزيز النهج المعياري والثلاثي من أجل بناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة، ولإثبات أهميتها ومرونتها في معالجة الاحتياجات الناشئة معالجة سريعة.

كيف ستعزز منظمة العمل الدولية تأثيرها الإنمائي وفعاليتها وشفافية نتائج العمل اللائق

٤٣. *مواصلة تحسين الإدارة القائمة على النتائج*: سيواصل المكتب تحسين ممارساته الإدارية القائمة على النتائج وتعزيز نوعية تصميم وتنفيذ وتقييم البرامج والمشاريع. وتُتيح البرامج المتكاملة وطويلة الأجل وواسعة النطاق فرصاً أكبر لتحقيق تأثير مستدام. ويؤدي الرصد المستمر وبعض المرونة إلى إجراء تكييفات في الوقت المناسب واستخدام الموارد بكفاءة، كما تبين خلال جائحة كوفيد-١٩. وستُحسّن منظمة العمل الدولية استخدامها للبيانات، بما في ذلك من خلال تقييمات الأثر، لتبيان ما هو مجدٍ ودعم الارتقاء بعمليات التدخل.

٤٤. *تحسين تقديم الخدمات على المستوى القطري*: ستشرف منظمة العمل الدولية، بصفتها عضواً في الفرق القطرية للأمم المتحدة، على اختبار نماذج أكثر تكاملاً وسرعة لتقديم الخدمات، تشمل المقر والهياكل الميدانية ومركز تورينو. ومن شأن هذه النماذج الجديدة لتقديم الخدمات أن تستجيب أيضاً للقيود التشغيلية التي تفرضها أزمة كوفيد-١٩.

[٢٧] الوثيقة GB.301/TC/1، الفقرة ١٥.

٤٥. *التعلم من التجارب السابقة*: ستُحسن منظمة العمل الدولية أداءها التنظيمي من خلال التنفيذ المستمر للتوصيات المنبثقة عن عمليات التقييم، بما في ذلك عن عمليات استعراض الشركاء مثل شبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف. وسيتواصل السعي إلى إدخال التحسينات في مجالات من قبيل: تقارير النتائج والأداء؛ نوعية التقييمات وتوليفها واستخدامها؛ نُظم وبيانات الرصد والتقييم؛ اتساق الشراكات وتنسيقها؛ تنفيذ المشاريع؛ تعميم قضايا الجنسين والاستدامة البيئية.

٤٦. *استيفاء معايير المساءلة*: تُطبق منظمة العمل الدولية على السواء استراتيجيات وأطر المساءلة للأمم المتحدة واستراتيجيات وأطر المساءلة لديها من أجل المساواة بين الجنسين وإدماج الإعاقة [٢٨] لضمان عدم تخلف أحد عن الركب في عملياتها الداخلية والخارجية. ويُعتبر الاتساق والشفافية في الوفاء بهذه المعايير ميزة في ضمان إقامة شراكات التعاون الإنمائي. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز بذل العناية الواجبة في مجالات من قبيل إدارة المخاطر والضمانات الاجتماعية والبيئية، وتعكف منظمة العمل الدولية على وضع نُظم لمنع حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسية في عملياتها والإبلاغ عنها ومعالجتها.

٤٧. وستقترن هذه التدابير بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة، من خلال الاستناد إلى معايير بيانات الإبلاغ على نطاق منظومة الأمم المتحدة في الإبلاغ عن البيانات المالية [٢٩] ومعيار مبادرة شفافية المعونة الدولية،[٣٠] وفق معايير اتفاق الأمم المتحدة للتمويل. وسيجري تحسين العمليات والنُظم من أجل المتابعة والإبلاغ المتكاملين عن النتائج والموارد. ومن شأن إضفاء المزيد من الشفافية على تقدير تكاليف الخدمات أن يعزز جاذبية منظمة العمل الدولية بالنسبة إلى الشراكات والتمويل. وعلى العموم، من شأن إضفاء المزيد من الشفافية أن يُمكّن منظمة العمل الدولية من نشر نتائجها بشكل أفضل وتعزيز إطلالتها وتلبية احتياجات الإبلاغ لديها والإسهام في نُظم البيانات المشتركة للأمم المتحدة على المستوى القطري، من قبيل UN INFO. وسوف تتمتع الهيئات المكونة والشركاء بإمكانية الوصول إلى هذه البيانات دون قيود، وهو ما سيسهل أيضاً الجهود الرامية إلى تعزيز اتساق السياسات.

◄ خامساً - تنفيذ الاستراتيجية

٤٨. لكي يكون التعاون الإنمائي فعالاً وتتحقق أهداف مجالات التركيز، يتعين على منظمة العمل الدولية أن تعمل على نحو متماسك وبالتعاون الوثيق مع الهيئات المكونة وشركاء التمويل والتنمية، لتنفيذ أهداف المنظمة والاستجابة في الوقت ذاته إلى أولويات الهيئات المكونة.

٤٩. وسيشمل البرنامج والميزانية تنفيذ هذه الاستراتيجية في سياسته ونتائجه التمكينية، وعلى هذا النحو سيجري تقييمها والإبلاغ عنها في تقارير تنفيذ البرنامج. وستشمل النتائج التمكينية، على وجه الخصوص، المؤشرات المعنية التي تسترشد باتفاق الأمم المتحدة للتمويل في مجالات مثل الشراكات من أجل اتساق السياسات وتنمية القدرات وشراكات التمويل وفعالية النُهج الجديدة مثل حوارات التمويل ونوعية التمويل، فضلاً عن المؤشرات بشأن الأداء التنظيمي واستخدام الموارد.

٥٠. وسيكون مركز تورينو مندرجاً في نُهج وبرامج التعاون الإنمائي لضمان أوجه التآزر والإجراءات المتضافرة والمتكافلة، لا سيما من أجل تنمية القدرات ونشر وتبادل المعارف والممارسات الجيدة.

٥١. وستواصل منظمة العمل الدولية استعراض العمليات الداخلية ذات الصلة بالتعاون الإنمائي لضمان أنها تتبع نهج "منظمة عمل دولية واحدة" وتساهم في جدوى النشاط وحسن توقيت الاستجابة وتحترم مبادئ الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي التي تستند إليها الاستراتيجية، تمشياً مع إرشادات قرار مؤتمر عام ٢٠١٨ وإعلان مئوية منظمة العمل الدولية.

---

[٢٨] الوثيقة GB.338/INS/8.

[٢٩] انظر: UNSDG, *Data Standards for United Nations System-Wide Reporting of Financial Data*, January 2019.

[٣٠] انظر: "IATI Standard", International Aid Transparency Initiative.

◄ سادساً - مشروع القرار

٥٢. أيد مجلس الإدارة استراتيجية التعاون الإنمائي المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، وطلب من المدير العام أن يراعي إرشاداته في تنفيذ الاستراتيجية.